

استخدام اللغة العربية وسيلة من وسائل مكافحة التعطل

منذ أيام زارنى شاب مصرى لا أعرفه ، وبسط لى حالة تستلفت النظر . قال " منذ أكثر من عام صدر أمر عسكرى يحتم على أصحاب المطاعم والمشارب وسواها أن تكتب قوائم الطعام والشراب وأثمانها باللغة العربية وإلا تعرضت لعقوبات نص عليها القرار العسكرى . وعندئذ اتفقت مع عدد من هذه المطاعم والمشارب التى أعلم أنها لا تستسلم مصرى واحدا يعرف اللغة العربية ، على أن أمر عليها يوميا فأكتب فى القسم العربى من قوائمها أصناف اليوم وأسعارها مقابل مبلغ صغير جدا من كل منها يتراوح بين القروش والقروش حسر أهميتها وتعدد أنواع طعمها . وكنت أجد فى يدى بعد نحو ساعتين من مرورى على هذه المحال المختلفة مبلغا يتراوح بين العشرة والعشرين قرشا ، وكنت أجد فى هذا عملا رابحا أعول منه أسرة كثيرة العدد فى وقت شحت فيه "الأعمال" . ولكن هذه المحال فى المدة الأخيرة تراخت فى تنفيذ هذا القرار فاستغنى الكثير منها عن عملى وأصبح المبلغ الذى يصل إلى يدى كل يوم يتراوح بين خمسة وستة قروش من المحال التى لا تزال محافظة على تنفيذ الأوامر الحكومية " :

استمعت لهذا الشاب وهو يقص حكايته ، حتى إذا انتهى منها فتفتحت أمامى أفكر كثيرة وتحميت أرقاما كبيرة . قلت : إذا كان مجرد الأمر بأن تكتب قوائم الطعام والشراب باللغة العربية عاد على هذا الشاب وعلى كثيرين مثله بطبيعة الحال بمثل هذا المرد من الرزق فكيف يفتح من أبواب الرزق على الشبان المصريين لو أن جميع دوائر "الأعمال" الأجنبية فى مصر تزدى أعمالها باللغة العربية ؟

وخيل لى أن استخدام اللغة العربية وحده بلا أى شرط آخر سيفتح الباب لحوالى ألف من الشبان المعلمين المتعطلين ، الذين أنفقت عليهم الدولة وأنفق عليهم أهلهم مئات الألوف من الجنيهات ثم ضاقت بهم سبل العمل فباتوا أدوات معطلة ، بل أدوات تستهلك ولا تنتج كل صباح ومساء !

فى كل بلاد الدنيا تستخدم اللغة القومية لغة أساسية فى جميع المعاملات والسجلات والمكتات ولا يشكو أحد من الأجانب أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال ، ولا يستزدون بتعقيد العمل ولا صعوبة التنفيذ ، ولا يشكون من تعقيد لقانون عليهم أن يتعاملوا ببنية البلاد .

وليس في العالم كله أمة تسمح للأجانب باهمال لغتها القومية إلا مصر—ومصر وحدها بلا استثناء — حتى إذا أشارت لجنة المالية يجلس نواب البلاد على الحكومة أن تسعى في جعل اللغة القومية لغة التعامل حاج هؤلاء الأجانب، وما جوا وأرسلوا الاحتجاجات الظاهرة والخفية واستعانوا بجميع القوى التي يستندون إليها لوقف هذا القرار !

وقد كان هذا الوضع مفهوما يوم كانت البلاد غير مستقلة ، ويوم كانت مشكلة بقبوع الامتيازات فكيف جاز أن يبقى هذا الوضع بعدمعاهدة الاستقلال ومعاهدة الامتيازات ؟ وكيف قبلت الكرامة المصرية أن تهمل اللغة القومية ، وأن يبقى الألوف من أبناء مصر متعطلين واحترام لغتهم وحده كفيل بأن يوجد أعمالا للثلاث منهم ؟

٢٦ إن دوائر الأعمال الأجنبية تحتاج بأن هذا يخلق لها ارتباطات في العمل ، فكيف لم ترتبك أعمالها في تركيا مثلا، وقد أمهات أشهر معدودة ثم سارت أعمالها هناك بلا ارتباط ؟ إن تسعة وتسعين في المائة من عملاء هذه الدوائر هم مصريون لغتهم هي اللغة العربية ، فتسعة وتسعون في المائة من أرباحها عائد عليها من هؤلاء المصريين ، وبمجرد احترام العملاء يعتم عليها أن تستخدم لغتهم ، كما أن اعتمادها في الربح عليهم يحتم عليها أن تراعى رضائهم باستخدام أبنائهم ، ولكنها لا تصنع هذا ولا ذاك .

لقد كانت ربوس أموال الشركات الأجنبية الكبيرة من نحو نصف قرن أربعة وأربعين مليوناً من الجنيهات فبلغت ضعف هذا المبلغ في فترة قصيرة من الزمن ، أي أنها زادت بمعدل مليون من الجنيهات كل عام ، فاضرها لو ردت على المصريين من هذا المليون عشرة آلاف جنيه فقط كل عام مرتبات لأبنائهم مع احترام لغتهم وهذا الاحترام لن يكلفها أكثر من هذا المبلغ التافه المتواضع بالقياس إلى كسبها الذي لا تستطيع أن تحمد له نظيراً في أي بلد من بلاد العالم ؟

ولكن قبل أن نلوم هذه الشركات يجب أن نلوم أنفسنا ؛ ويجب أن نلوم أعضاء مجلس الإدارة من المصريين فيها ، فهؤلاء كان المفروض فيهم أنهم يمثلون وجهة النظر المصرية أمام هذه الدوائر فاضح في النهاية أنهم يمثلون وجهة نظر الشركات أمام المصريين ! وهذا طبيعي ما دامت هذه الشركات هي التي تؤدي لهم مرتباتهم الضخمة على بضع جلسات في العام !

ولهذا يجب أن تقابل الأمة بالترحيب ما اعترفته هذه الوزارة من حظوظ عضوية الشركات على أعضاء البرلمان وعلى الوزراء بعد ترك الوزارة بعدة أعوام لا يجوز أن تنقص عن خمسة حتى لا يكون هناك موضع للساومات !

ولا شك أن هذه عملية تطهير لسمعة الحكم جدير بالوزارة أن تقدم عليها وأن تسرع فيها وألا تسمع فيها للاعتراضات والمجيج التي تخفى وراءها أغراضا شخصية لاشك فيها . ونعود إلى مسألة اللغة العربية واستخدامها في دوائر الأعمال فنقرر أنها في حاجة إلى جهد بكهنا للاستقلال ولإلغاء الامتيازات — وهذا حق نعترف به حتى لا يظن أحد أن المسألة سهلة أمام المسؤولين — ولكننا نقرر كذلك أن الظفر بإقرارها لا يقل شأنا عن الظفر بالاستقلال وبإلغاء الامتيازات، وأنها المظهر العملي الحقيقي للاستقلال وسيادة الحكم . ولا بد للأمة أن تستكمل هذا المظهر في يوم من الأيام .

إن المصري ليدخل اليوم دوائر الأعمال الأجنبية بل المتاجر الأجنبية فيحس أنه غريب أو أنه داخل للاستجداء فكل ما يحيط به أجنبي من " اللافنة " التي وضعت على المدخل إلى الموظفين والعمال الذين يتعامل معهم ، إلى أسماء البضائع أو لغة التخاطب أو الكتابة ... لا شيء مطلقا في هذه الدوائر يشعر المصري أنه في بلاده وأنه العميل الذي تقوم هذه الدوائر بأمواله .

ولسنا ندرى كيف يبقى عقلاء الأجانب على هذا الوضع ؟ وكيف لا يمدون بأبصارهم إلى أبعد من اللحظة الحاضرة ؟ وكيف لا يقدرون أن روح العزة القومية التي بذلت الدماء والجهود لنيل الاستقلال ولإلغاء الامتيازات لا تستطيع أن تصبر طويلا على وضع شاذ ليس له ما يبرره إلا مجرد الكسل أو مجرد العناد ، أو الضن ببعض مبالغ من المال يكلفها لهم هذا التغيير الذي لا بد منه تمشيا مع الظروف والأحوال .

لو كنت من مديري هذه الدوائر لبادرت إلى تغيير هذا الوضع مسترضيا بذلك شعور المصريين وكرامتهم، ولكان هذا التصرف مني يعد بعد نظر وحسن سياسة، وفي الوقت ذاته أنال به من المصريين وحكومتهم مالا أناله بالكسل أو بالعناد أو بالاقتصاد المقلوب الذي لا يستطيع البقاء إلا ريثما تحتم الظروف تغيير كل وضع شاذ .

ومن الغريب أن مطالبة المصريين باحترام لغتهم ومراعاة شعورهم يعد في عرف هؤلاء الأجانب تعصبا فمإذا يسمى عملهم هم حين يهملون لغة البلاد التي يأكلون من خيرها ، ويوصدون دوائهم في وجوه أبناء هذه البلاد ، ويستخسرون فيهم أقل مبلغ من المرتبات كما يستخسرون تدريهم على العمل القائم في قلب بلادهم .

أي التصرفين هو التعصب الذي يستحق الشكوى ويستحق الإلغاء؟ ليراجع الأجانب أنفسهم وضمائرهم فذلك خير لهم وللبلاد التي يعيشون فيها ، والتي لا تتعارض مصالحهم الصحيحة العادلة مع مصالحها المفروضة الواجبة .